

رسالة مفتوحة إلى معالي وزير العمل

الأستاذ سجعان قزي الموقر

بيروت 24 نيسان /ابريل 2015

## بشأن عدم تجديد إجازات العمل للاجئين الفلسطينيين!

تحية إحترام وتقدير، أما بعد

معالي الوزير

لقد سجلت منظمات المجتمع المدني العاملة في الوسط الفلسطيني الموقعة أدناه عددا من الشكاوي بشأن عدم تجديد إجازات العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان خصوصا موظفين في هيئات محلية ودولية تنموية وإغاثية غير ربحية، ما يشكل انتهاكاً للحق الإنساني بالعمل، للاجئ الفلسطيني في لبنان، وخلافاً للروحية التي سادت فترة الإعداد لتعديل قانوني العمل والضمان الإجتماعي في سنة 2010، انسجاماً مع البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة منذ سنة 2005 بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ومحاولة الإيفاء بالتزامات لبنان الدولية ولو جزئياً، ويهدف تحسين صورة الدولة اللبنانية بما يتعلق بحقوق الإنسان عامة وخصوصاً حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

ضمن هذه الروحية كان يفترض ان تصدر المراسيم والقرارات الوزارية والإجراءات التنفيذية، لتعالج الثغرات التي شابت تعديل المادة 59 من قانون العمل اللبناني (2010/129) حيث كرس التعديل التعامل معهم كأجانب علما أنهم لاجئون منذ 67 عام ومعظمهم مولودون على الأراضي اللبنانية. هذه الثغرات تركت الباب مواربا للإجتهااد والتأويل ما من شأنه تقييد عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ومنعهم من التمتع بهذا الحق والعيش الكريم صونا للكرامة الإنسانية.

وبعد التدقيق تبين لنا أن عدم تجديد إجازات العمل جرى خلافاً للمادة 3 البند الأول من قرار معاليكم (197/1) بتاريخ 2014/12/12، التي تنص على:

1 - يستثنى من أحكام المادة الثانية<sup>1</sup> الفلسطينيون المولودون على الأراضي اللبنانية والمسجلون بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية والبلديات باستثناء المهن الحرّة وسائر المهن المنظمة الصادرة بنص قانوني يحظر ممارستها من غير اللبنانيين.

ونعتقد إن صلاحياتكم المنصوص عليها في البند الثالث من المادة نفسها تجيز لكم استثناء بعض الأجانب ذوي الاختصاص أو الخبراء الفنيين الذي لا يمكن تأمين عملهم بواسطة لبناني، إذ إن من لم تجدد اجازات العمل لهم هم لاجئون فلسطينيون يعتبرون من اصحاب الاختصاص في مجالهم والذين يعملون في اطار التنمية للاجئين في المخيمات الفلسطينية، التي ينتمون إليها ويعون احتياجاتها التنموية والتي يمكنهم العمل فيها من دون تعقيدات، خصوصاً أن كثيرا من اللبنانيين لا يفضلون العمل داخل المخيمات التي على الموظفين أن يتوجهوا إليها وإن كانوا اداريين.

إن من مصلحة الدولة اللبنانية أن تسمح للاجئين الفلسطينيين في لبنان بالعمل، وهم ينفقون مداخيلهم فيها، ويساهمون بالتالي في تحفيز الإنفاق الاستهلاكي، الذي يعد واحداً من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، فيما عدم تمكينهم من العمل، يعني أنهم سوف يشكلون عبئاً اقتصاديا واجتماعيا، وقد يكون أمنياً.

<sup>1</sup> تنص المادة على الأعمال والمهن التي يحصر حق ممارستها باللبنانيين دون سواهم

[http://www.labor.gov.lb/layouts/MOL\\_Application/Cur/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86%20%D9%81%D9%82%D8%B7.pdf](http://www.labor.gov.lb/layouts/MOL_Application/Cur/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86%20%D9%81%D9%82%D8%B7.pdf)

إن عدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعمل يزيد من الإحباط لديهم وإستضعافهم وتسهيل إستغلالهم ويضعهم أمام خيارات أحلاها مر، مثل لجوئهم إلى سماسرة الإتجار بالبشر وتدفعهم بركوب رحلات الموت<sup>2</sup> في مياه المتوسط وذلك بشكل عاراً وجريمة ضد الإنسانية، وتجعل كل من الدولة المتسببة بالهجرة غير الشرعية و/ او المسهلة لإستغلالهم وعبورهم، او التي يفترض ان يصلوا إليها، فضلاً عن عصابات التهريب، شركاء في الجريمة.

إن من لا يلجأ الى هذا الخيار الانتحاري(مسيرات الموت)، لا بد أن يُدفع قسراً إلى الوقوع في أحضان التنظيمات المتطرفة التي تمتلك قدرات مالية تعري هؤلاء الشبان على السير في طريق يمثل خطراً على حياتهم وعلى مجتمعاتهم والبلد الذي يعيشون فيه، ويعتبر من يدفعهم الى هذا الخيار شريكاً في المسؤولية.

إن عدم منح اللاجئين الفلسطينيين اجازات عمل وعدم تجديدها لمن كان يمتلكها يعد، مع التكرار النمطي التمييزي، خرقاً واضحاً للشرعة الدولية لحقوق الإنسان وللاتفاقيات التي وقعت عليها الدولة اللبنانية التي تتضمن شروطاً تضمن إحترام حقوق الانسان، إن هذا التصرف يضع الدولة اللبنانية أمام مساءلة ليست بحاجة لها عند مراجعة حالة حقوق الإنسان في لبنان أمام لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق)، التي سوف تتعقد نهاية الشهر الجاري في مقر الجامعة العربية في القاهرة، وكذلك أمام المراجعة الدورية الشاملة الخاصة بحقوق الإنسان في لبنان لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والذي سوف يلتئم في جنيف في تشرين الثاني 2015، خصوصاً أن لبنان كان قد أعلن في المراجعة السابقة لسنة 2010، أنه أعطى حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتعهد بتحسين ظروف العمل ومعيشتهم.

إن المنظمات الموقعة على هذه الرسالة، تتوجه إلى معاليكم بالتمني برفع الظلم والتمييز الواقع على الأشخاص الذين رُفض تجديد إجازات العمل لهم، عبر إعادة النظر برفض طلباتهم، ووضع آلية تضمن إزالة كل القيود أمام طالبي إجازات العمل من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان..

كلنا أمل باستجابة معاليكم لتظلمنا هذا.

ولكم كل التقدير والاحترام.

أسماء المنظمات الموقعة على هذه الرسالة:

- المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)
- مركز التنمية الانسانية
- المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)
- جمعية عمل تنموي بلا حدود (نبح)
- مركز حقوق اللاجئين (عاندون)
- جمعية المرأة الخيرية
- جمعية البرامج النسائية
- جمعية مساواة
- إنتلاف حملة حق العمل